

المرأة البحرينية ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

الإبداعي، يمكن لهذه القطاعات أن تشكل مصدراً إضافياً للتنوع الاقتصادي وفتح مجالات جديدة أمام المشاريع البحرينية. ولا ينبغي النظر إلى تمكين المرأة باعتبارها منافسة بين المرأة والرجل، بل باعتبارها توسيعاً لقاعدة الكفاءات المتاحة للاقتصاد الوطني. فالإقتصاد الأكثر قدرة على الاستفادة من طاقات جميع أفراده يكون أكثر إنتاجية وابتكاراً وقدرة على المنافسة، مما أهمية أن تستند الفرص إلى الكفاءة والخبرة والقدرة على الإنجاز.

ومن هنا، تبرز أهمية مواصلة الاستثمار في تعليم المرأة وتدريبها، ودعم ريادة الأعمال، وتشجيع مشاركتها في القطاعات المستقبلية مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والخدمات المالية المتقدمة والصناعات الحديثة، بما يتماشى مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وفي المحصلة، فإن مساهمة المرأة البحرينية في التعليم والصحة والصناعة والقطاع المصرفي والفنون يعكس دورها المتنامي كشريك أساسي في التنمية الوطنية. وقد جاءت هذه الإنجازات مدعومة بالجهود البارزة التي تقودها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، حفظها الله، في دعم تقدم المرأة البحرينية وتعزيز مشاركتها في مختلف مسارات التنمية، وترسيخ حضورها في مواقع العمل والقيادة وصنع القرار. كما أسهمت المبادرات التي يقودها المجلس الأعلى للمرأة، ومن بينها جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدم المرأة البحرينية، في تشجيع المؤسسات على دعم تقدم المرأة والاستفادة من قدراتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومواصلة البناء على هذه المكتسبات والاستثمار في قدرات المرأة البحرينية من شأنه أن يعزز الإنتاجية والابتكار والتنوع الاقتصادي، ويسهم في بناء اقتصاد بحريني أكثر تنافسية واستدامة للأجيال القادمة.

○ ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA) عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

أثبتت المرأة البحرينية حضوراً فاعلاً في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمملكة البحرين. وأصبحت شريكاً أساسياً في مختلف القطاعات العامة والخاصة. وقد أسهم الاستثمار في تعليم المرأة وتأهيلها وتمكينها من المشاركة في سوق العمل في بناء قاعدة واسعة من الكفاءات الوطنية القادرة على المساهمة في الإنتاجية ودعم النمو والتنوع الاقتصادي. وبعد قطاع التعليم أبرز المجالات التي رسخت فيها المرأة البحرينية حضورها، سواء في التدريس أو الإدارة أو المجالات الأكاديمية والبحثية. ولا يقتصر أثر هذه المشاركة على القطاع التعليمي ذاته، بل يمتد إلى إعداد الأجيال القادمة وتنمية رأس المال البشري الذي يمثل أحد أهم مقومات الاقتصاد الحديث.

وفي القطاع الصحي، تؤدي الكفاءات البحرينية النسائية دوراً مهماً في مختلف التخصصات الطبية والتفريضية والإدارية، بما يدعم جودة الخدمات الصحية ويعزز قدرة المملكة على تطوير منظومة صحية تعتمد بصورة أكبر على الكفاءات الوطنية المؤهلة.

كما توسعت مشاركة المرأة في عدد من المجالات الصناعية، وهو تطور مهم في ظل توجه المملكة نحو تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية. ومن شأن تعزيز مشاركة المرأة في الصناعة والهندسة والتكنولوجيا والقطاعات الفنية أن يوسع قاعدة المواهب الوطنية ويدعم انتقال الاقتصاد نحو أنشطة أعلى قيمة مضافة.

ويبرز القطاع المصرفي والمالي كنموذج آخر للحضور المتقدم للمرأة البحرينية، حيث أصبحت المرأة جزءاً أساسياً من القوى العاملة والكوادر القيادية في البنوك والمؤسسات المالية. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة إلى البحرين في ضوء مكانتها التاريخية كمركز مالي إقليمي، وما يتطلبه الحفاظ على هذه المكانة من الاستثمار المستمر في الكفاءات الوطنية.

أما في مجالات الفنون والثقافة والصناعات الإبداعية، فقد أسهمت المرأة البحرينية في إبراز الهوية والثقافة الوطنية، إلى جانب خلق فرص جديدة للإنتاج وريادة الأعمال. ومع النمو العالمي للاقتصاد

البحرين تستضيف «سيتي سكيب 2026» 24 نوفمبر القادم 90 مشروعاً عقارياً بقيمة 10.2 مليارات دولار في المعرض

كتبت: نوال عباس

تستعد مملكة البحرين لاستضافة فعاليات سبيني سكيب البحرين 2026، أحد أبرز الفعاليات العقارية في المملكة، بمشاركة واسعة من المشترين والمستثمرين والمطورين والجهات الحكومية وصناع القرار في القطاع العقاري. ويستقطب الحدث أكثر من 11 ألف مشارك، بمشاركة أكثر من 100 عارض ومشارك، فيما يستعرض أكثر من 90 مشروعاً عقارياً رئيسياً، تبلغ القيمة الإجمالية للمشروعات المعروضة نحو 10.2 مليارات دولار، على مدى 5 أيام. ويتيح المعرض للشرائح العقارية والمطورين فرصة الوصول المباشر إلى المشترين والمستثمرين الذين يبحثون عن فرص عقارية في البحرين، إلى جانب استعراض المشاريع والمنتجات والخدمات العقارية أمام جمهور متخصص.

كما يوفر الحدث منصة للتواصل مع الجهات الحكومية وصناع القرار والمؤسسات الفاعلة في القطاع، بما يعزز فرص الشراكات والاستثمارات والتعاون في السوق العقارية البحرينية.

ويجمع «سبيني سكيب البحرين 2026» مختلف أطراف المنظومة العقارية في مكان واحد، من المشترين والمستثمرين ومالكي المنازل المحتملين والوسطاء وشركات إدارة العقارات والمطورين والمطورين الرئيسيين والمستثمرين المؤسسياتين وصناديق الاستثمار العقاري، إلى جانب شركات

ASB Capital تتعاون مع StepStone لإطلاق منتجها الاستثماري في الأسواق الخاصة



عالمية ذات سجل أداء مثبت وعوائد جذابة قياساً إلى مستويات المخاطر. كما تركز الاستراتيجية بصورة كبيرة على أولوية التمويل من حيث السداد، وتغطية الضمانات، وتنويع المحفظة.

ومن خلال شراكتهما مع StepStone) تتنح (ASB Capital) لعملائها الاستفادة من قدرات منصة استثمار عالمية في الأسواق الخاصة تدير أصولاً تبلغ قيمتها نحو 245 مليار دولار أمريكي. وتجمع الشراكة بين خبرة StepStone) في الأسواق الخاصة وشبكته الاستثمارية العالمية وقدراتها المؤسسية، وحضور (ASB Capital) الإقليمي ومجموعة منتجاتها المتنوعة. ويشكل صندوق ASB StepStone للتمويل الخاص جزءاً من استراتيجية (ASB Capital) الأوسع لتنويع حلولها الاستثمارية، وتمكين المستثمرين من الاستثمار في فئات الأصول البديلة التي تدعم توليد الدخل وتنويع المحافظ.

وفي تعليقه على الشراكة، قال رفيق النايض، العضو المنتدب لشركة (ASB Capital): «يمثل صندوق ASB Step-Stone للتمويل الخاص محطة مهمة في تطوير منصفنا للأسواق الخاصة. ويتطلع المستثمرون بصورة متزايدة إلى

أعلنت شركة (ASB Capital) المتخصصة في إدارة الأصول والثروات بأصول مُدارة تبلغ قيمتها 10.2 مليارات دولار أمريكي، شراكتهما مع StepStone) تحت الرمز (Nasdaq: STEP) لإطلاق صندوق ASB StepStone للتمويل الخاص. ويتنح هذا الصندوق الاستثمار في استراتيجيات متنوعة ومطابقة للشريعة الإسلامية للتمويل الخاص، تركزت على تحقيق دخل جارٍ ونمو في رأس المال.

وقد تم تصميم هذا الصندوق بهيكله مفتوحة المدّة، بهدف توفير قدر أكبر من المرونة في الاستثمار في الصندوق والتخارج منه. وترتكز الاستراتيجية بصورة رئيسية على تقديم تمويل مضمون من الدرجة الممتازة للشركات متوسطة الحجم في أسواق الولايات المتحدة، بما يجسد نهجاً منضبطاً في الاختبار وتنوعاً عبر المقترضين والقطاعات.

وتعمل الشراكة محطة رئيسية في توسع (ASB Capital) في الأسواق الخاصة، حيث إنها تمثل امتداداً في نطاق حلولها الاستثمارية لتلبية الطلب على استثمارات بديلة مدرة للدخل ومطابقة للشريعة الإسلامية. ومع تزايد دور الائتمان الخاص في المحافظ الاستثمارية العالمية، يهدف الصندوق إلى إتاحة فرصة استثمار في استراتيجيات

تحويلات العمالة الوافدة.. استنزاف للسيولة أم استثمار طويل المدى؟



لدى البنوك والقيمة الفعلية للعملة في السوق بناءً على العرض والطلب. أو عندما تفرّض الدول المستقبلية قيوداً على حركة العملة أو تقيم سعر صرف أعلى من قيمته الحقيقية، ليلجأ المغتربون إلى التحويل عبر الشبكات غير الرسمية للحصول على قيمة أعلى لعلائهم الصعبة. ويحدث ذلك أيضاً عند ارتفاع كلفة التحويل الرسمي والرسوم المصرفية. أو عند وجود قيود تنظيمية معقدة على المبالغ المسموح بتحويلها.

هنا تتحول التحويلات إلى تحد اقتصادي حقيقي حتى بالنسبة إلى الدول المستقبلية للأموال، لأن التدفقات المالية تتحول إلى شبكات موازية خارج النظام المصرفي، مما يفقد البنك المركزي القدرة على بناء احتياطات النقد الأجنبي. كما أنها تزيد من تدهور قيمة العملة الوطنية، وتخلق دورة مفرغة من المضاربات المالية- فضلاً عن أن صعوبة تتبع الأموال يزيد من مخاطر عمليات غسيل الأموال وتسهيل الأنشطة غير المشروعة.

من أجل ذلك، تحرص البنوك المركزية والجهات الرقابية على إبقاء قنوات التحويل الرسمية سهلة ومنخفضة التكلفة، لأن التحويلات تمثل شرياناً مالياً مهماً لملايين الأسر حول العالم. وبنفس الوقت تعتمد الدول على تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة من خلال ما يسمى «الرقابة القائمة على المخاطر» مثل التحقق من هوية المرسل والمستفيد ومصدر الأموال، ورصد التحويلات غير المعتادة أو المتكررة، وفرض متطلبات إضافية على التحويلات الكبيرة، ومراقبة الدول أو الجهات المصدقة عالية المخاطر.

أي أن المعادلة هنا تقوم على ثلاثة أركان هي تسهيل التحويلات المشروعة، مع تشديد الرقابة على المعاملات الأعلى خطورة، وإظهار التكلفة للمستهلك بوضوح.

ماذا يحدث عندما تنشط الأسواق السوداء و«الموازية» في التحويلات المالية؟

مباشرة لعمل وإنتاج العمالة الوافدة. وهذه العمالة تسهم في تنفيذ المشاريع ورفع الإنتاجية وتشغيل قطاعات كاملة مثل البناء والتجزئة والخدمات. وبالتالي فإن هذه التحويلات لا تعني خسارة صافية، لأن العامل يشارك في الإنتاج وتقديم الخدمات.

– سد الفجوات في سوق العمل. حيث إن العمالة الوافدة توفر المهارات والأعداد التي قد لا تكون متاحة محلياً. الأمر الذي يساعد ذلك على استمرار النمو الاقتصادي والتوسع في الاستثمارات.

– دوران جزء كبير من الدخل داخل الاقتصاد. فرغم التدفقات الخارجية، تنفق العمالة جزءاً من دخولها على السكن والغذاء والمواصلات والاتصالات والرسوم الحكومية. وهذا الإنفاق يخلق طلباً محلياً وفرص عمل إضافية.

– التحويلات تولد نشاطاً وفرصاً لشركات الصرافة والبنوك ومقدمي خدمات الدفع.

– وفي كل الأحوال، تبقى المعادلة هنا إنها إذا كانت القيمة الاقتصادية التي تنتجها العمالة الوافدة أكبر من الأموال التي تحولها للخارج، تصبح التحويلات تكلفة اقتصادية مقبولة للنمو. أما إذا كانت الإنتاجية منخفضة والتحويلات مرتفعة، فقد تتحول إلى استنزاف نسبي للسيولة.

الدول المستقبلية

أما بالنسبة إلى أثر التحويلات في الدول المستقبلية للأموال، فإن هناك الكثير من الفوائد التي تجنيها. من أبرزها: – زيادة تدفقات النقد الأجنبي مما قد يدعم ميزان المدفوعات والقدرة على تمويل السورادات ويدعم الاستقرار المصرفي والاقتصادي الأجنبي.

– الحماية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة. ودعم دخل الأسر والقدرة على الاستهلاك المحلي.

– رفع القدرة على الوصول إلى الخدمات الجيدة مثل التعليم والصحة.

– الحد من الفقر ومواجهة الأزمات. خاصة وأنه غالباً ما تستمر التحويلات حتى خلال الأزمات الاقتصادية والكوارث. ما يجعلها مصدراً مهماً لاستقرار المالي للأسر.

– تعزيز فرص الادخار والاستثمار وتمويل المشروعات الصغيرة أو شراء الأصول.

ولكن القاعدة لا يخلو الأمر من سلبيات، منها: – زيادة الاعتماد على التحويلات بدلاً من البحث عن مصادر دخل محلية مستدامة.

– تراجع المشاركة في سوق العمل لدى بعض أفراد الأسرة بسبب الاعتماد على دخل المهاجرين.

– زيادة الاستهلاك أكثر من الاستثمار. فكلّما ما تتجه مبالغ التحويلات إلى الاستهلاك وليس المشروعات الإنتاجية، ما يجعل أثرها التنموي طويل الأجل محدوداً. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 70% إلى 80% من التحويلات تتجه للاستهلاك

الوجهة أن التحويلات هي القيمة العادلة لقاء خدمات وإنتاجية حقيقية تُقدّم للاقتصاد المحلي، وهي ثمن لاستيراد العمالة ورأس المال البشري الذي يدعم النمو الاقتصادي.

حيث تغطي العمالة الوافدة قطاعات حيوية مثل البناء والبنية التحتية والخدمات والتكنولوجيا والتخصصات النادرة، بإنتاجية عالية وكلفة تنافسية ترفع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات.

كما تعد هذه العمالة محركاً للتجارة الدولية والخدمات خاصة لقطاع الصرافة والتكنولوجيا المالية وتحركات التجارة البينية بين الدول المرسله والمستقبلة. وبنفس الوقت تعد التحويلات شرياناً دعم اقتصادي وتنموي للدول المستقبلية مما يحافظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لدى الشركاء الإقليميين والتجاريين.

وبناء على ذلك لا يجب التركيز على كم المبالغ التي خرجت من الاقتصاد بقدر ما تركز على قيمة النشاط الاقتصادي الذي ساهمت العمالة في توليده مقابل هذه التحويلات.

وأسماء الرأيين، فإن المسألة المهمة ليست أيهما أقرب للصواب، بقدر ما يتوقف الأمر على طبيعة إدارة هذه التدفقات. ولكن تبقى التحويلات هي المقابل الطبيعي لخدمات إنتاجية تبني بها الاقتصاديات. لذلك فإن السياسات الاقتصادية الحديثة لا تقيد التحويلات، وإنما تضع الضوابط لها. مع وضع حوافز تجعل من الاقتصاد المحلي بيئة جاذبة للاستثمار والادخار حتى بالنسبة إلى الوافدين.

وأيًا كانت النظريات، تبقى لهذه التدفقات المالية جوانب إيجابية وجوانب سلبية سواء في الدولة المرسله للأموال أو الدولة المتسللة لها.

الدول المرسله

فيما يتعلق بأثر التحويلات في الاقتصاد المحلي على الدولة المرسله للأموال، وهي الدول المستضيفة للعمالة، فإن أبرز الآثار السلبية تمثل في: – خروج جزء من السيولة إلى الخارج، ما يعني تسرباً مالياً من الاقتصاد المحلي، وبالتالي تقل الأموال المتاحة للاستهلاك والاستثمار المحلي، وينخفض «الأثر المضاعف» للإنفاق داخل الاقتصاد، حيث لا تعاد تدوير هذه الأموال محلياً لشراء السلع أو فتح ودائع استثمارية مثلاً.

– تراجع المدخرات والاستثمارات المحلية، لأن الأموال المحولة لا تدخل الجهاز المصرفي المحلي على شكل ودائع أو استثمارات.

– الضغط على ميزان المدفوعات، حيث إن التحويلات تُسجل ضمن التحويلات الجارية الخارجة في الحساب الجاري. وارتفاعها قد يزيد الضغط على الميزان الخارجي، خاصة في الاقتصادات غير المعتمدة على صادرات قوية.

بالمقابل هناك آثار إيجابية أبرزها: – دعم النشاط الاقتصادي والإنتاج. فالتحويلات هي نتيجة

تقرير: محمد الساعي

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن تحويلات العمالة الوافدة حول العالم تجاوزت 818 مليار دولار. في عام 2025. وتقدر بعض المؤشرات المبلغ بحوالي 900 مليار دولار. فيما يتراوح إجمالي تحويلات العمالة الوافدة والمغتربين للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بين 690 و 729 مليار دولار.

وتتصدر الهند القائمة بحجم تحويلات يتجاوز 120 مليار دولار، تليها دول أخرى مثل المكسيك والصين والفلبين والمغرب ومصر وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا ونيبال. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغت التدفقات المالية المتسللة نحو 99 مليار دولار.

أما على صعيد دول مجلس التعاون، فنُصِّف دول الخليج ضمن أكبر كتل الدول المرسله للتحويلات المالية على مستوى العالم نظراً لكثافة العمالة الوافدة. ووفقاً لتقرير المركز الاتحادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بلغت التحويلات عام 2025 حوالي 161 مليار دولار.

وعلى مستوى البحرين، تشير التقديرات إلى أن تحويلات العاملين الأجانب إلى الخارج بلغت في العام الماضي نحو 2.5 مليار دولار.

السؤال هنا: هل التحويلات المالية من أي دولة تعد نزيفاً للسيولة المحلية؟ أم هي محرك لشبكات التجارة والعمالة والتنمية؟

التحويلات الدولية

تعرف التحويلات المالية للعمالة الوافدة بأنها الأموال التي يرسلها العامل المهاجر من بلد عمله إلى بلده الأصلي، وتشمل التحويلات النقدية والعينية. وتُسلَّج هذه التحويلات عادة كتدفقات خارجة من بلد العمل كتدفقات داخلية إلى بلد المستفيد. هنا نجد رأيين حول ما إذا كانت هذه التدفقات المالية تمثل جانباً سلبياً للاقتصاد المحلي في الدولة التي يتم التحويل منها. فوجهة النظر الأولى، ترى أن التحويلات الكبيرة تمثل بالفعل نزيفاً وتسرب جزء من السيولة النقدية خارج القنوات الاستثمارية والمصرفية للدولة المستضيفة، بدلاً من إعادة إنفاقها في الأسواق المحلية والاستفادة منها في الدورة الاقتصادية المحلية، وهو ما يعني تراجع الادخار المحلي، وزيادة الطلب على العملات الأجنبية لتحويل المبالغ للخارج، مما يشكل عبئاً على الاحتياطيات النقدية لدى البنوك المركزية (في الدول غير المرتبطة بعملات فائضة). بل يذهب فريق من الاقتصاديين إلى أن استنزاف الأجور دون تدويرها محلياً يقلل من القوة الاستهلاكية المتراكمة داخل الأسواق المحلية. كما يزيد الضغط على ميزان المدفوعات في بعض الحالات.

بالمقابل، هناك وجهة نظر مغايرة تعتبر أن هذه التحويلات ليست خسارة بل جزءاً من دورة اقتصادية أكبر، وتفترض هذه